

مبحث تقدم المعروض على العارض من الحاشية الزاهدية القطبية مع الحواشي

وما قال¹: «أن مرتبة الوجود متقدمة على مرتبة الماهية» فهو أيضًا باطل؛ لأن مرتبة الماهية مرتبة المعروض، ومرتبة الوجود مرتبة العوارض، ولا شك أن مرتبة المعروض متقدمة² على مرتبة العوارض.

فإن قلت³: التقدم عند القوم منحصر في التقدّمات الخمسة المشهورة، وتقدم المعروض على العارض ليس شيئًا منها، أما التقدم بالزمان والتقدم بالشرف فظاهر⁴، وأما غيرهما فلأن التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود، والتقدم بحسب الرتبة⁵ ما يصح فيه أن يكون المتقدم متأخرًا والمتأخر متقدمًا.

¹ قوله: «وما قال إلخ» هذا رد على ما بنى المجيبُ جوابه عليه من أن مرتبة الماهية متأخرة عن مرتبة الوجود، بأن القول بتقديم مرتبة الوجود على الماهية أيضًا باطل؛ لأن مرتبة الماهية مرتبة المعروض؛ لأنها معروضة لها، والوجود عارض لها، ومرتبة الوجود مرتبة العوارض، ولا شك أن مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العوارض؛ لأنها هي التي تكون عارضة ولاحقة للشيء، فما لم يكن الشيء أولًا قبلها، فكيف تكون عارضة لها؟ (مولوى محمد مبین) والقاتل هو المحقق صدر الدين الدشتكي الشيرازي.

² قوله: «متقدمة على مرتبة العوارض» لأن العوارض هي التي تكون لاحقة للشيء وعارض له، وما دام لم يوجد الشيء أولًا قبل العوارض، كيف تكون العوارض عارضةً لذلك الشيء؟

فيه أن السيد الصدر قد أذعن بأنه ليس في عالم الكون إلا الوجود، والماهيات منتزعات، وكل ماهية منتزعة بحسب مرتبة من الوجود، فيجوز أن يكون الوجود الذهني في مرتبة ذاته منشأ لانتزاع الماهية العرضية المندرجة تحت الكيف، وأن يكون الوجود الخارجي منشأ لانتزاع الماهية الأخرى المندرجة تحت مقولة أخرى، على ما قد مر، فكيف يُسلم الماهية معروضة حتى تكون مرتبة الماهية متقدمة على مرتبة الوجود؟ (مولوى محمد عبد الحليم)

أقول: وهذا طور وراء طور العقل، وإنما هو مذهب الصوفية القائلين بأن الوجود هو الله – سبحانه –، والممكنات بأسرها انتزاعات، ووجوده – تعالى – عين ذاته، وكلامنا في العلوم العقلية، فالتشبه بأذيال الصوفية خروجٌ من الفن. (محمد عبيد الله)

³ قوله: «فإن قلت آه» حاصل الاعتراض: أن التقدم منحصر في التقدّمات الخمسة، وليس تقدم المعروض على العارض شيئًا منها، فلو كان تقدم آخر سواها، يخل الحصر في الخمسة المشهورة، أما أن التقدم بالزمان ليس بين العارض والمعرض فلأنه ليس مرتبة المعروض موجودة في زمانٍ لا يكون فيه العوارض ويوجد في زمانٍ آخر؛ لأن وجوده في زمانٍ أيضًا من العوارض، وأما عدم التقدم بالشرف فظاهر، وأما غير التقدم بالزمان وبالشرف وهو التقدم بالطبع والتقدم بالعلية والتقدم بالرتبة فليس بينهما أيضًا؛ أما الأول فلأنه عبارة عن تقدم المحتاج إليه على المحتاج في الوجود، وليس المعروض متقدمًا على العوارض بالوجود؛ لأنه أيضًا من العوارض، فيلزم تقدم الشيء على نفسه أو التسلسل، أو لأن التقدم بالطبع إنما يكون بين الشيء وعلته الناقصة، والمعرض ليس كذلك، وأما انتفاء الثاني فلأن التقدم بالعلية تقدم بالوجود، وإذا لم يكن بالوجود، فكيف يكون بوجوبه، ولا يكون إلا بين الشيء وفاعله المستقل بالتأثير، والمعرض ليس كذلك، وأما الثالث فيصح فيه كون المتقدم متأخرًا والمتأخر متقدمًا، والمعرض والعارض ليس كذلك؛ لأن المعروض لا يجوز تأخيره عن العارض. (مولوى محمد مبین)

⁴ قوله: «فظاهر» لأنه يكون المتقدم فيه مشرفًا، وهذا كمال زائد على المتأخر، مع جواز أن يكون المتأخر متقدمًا والمتقدم متأخرًا، كما للخليفة بالتحقيق أبي بكر الصديق على الخليفة الرابع علي المرتضى أسد الله الجبار رضوان الله عليهما، فلو كان هذا التقدم للمعرض على العارض، لجاز تقدم العارض على المعروض، وهذا مما لا يجوّزه العقل. (الناكت)

⁵ قوله: «والتقدم بحسب الرتبة آه» في العبارة إشارة إلى أن السابق بالرتبة لا يكون سابقًا بحسب ذاته، بل إنما يكون بالنظر إلى كون الشيء نفس المحدود أو أقرب إليه؛ فلذا قد يكون السابق مسبقًا، مثل الجسم؛ فإنه يتقدم على الحيوان إن اعتبرنا الابتداء من الجنس العالي، ومتأخر عنه إن اعتبرنا الابتداء من النوع السافل. =

قلت⁶: هذا التقدم⁷ وراء تلك التقدّمات كما صرّح به المحقق الطوسي في «نقد التنزيل»، وقد عبّر الشيخ عن هذا التقدم بـ «التقدم بالذات»، وبعضهم عبّر عنه بـ «التقدم بالماهية»، والقوم⁸ إنما حصروا⁹ التقدم الذي هو بحسب الوجود¹⁰.

= ثم اعلم أن التقدم بالرتبة قد يكون في الأمور العقلية، كالعلل والمعاليل المرتبة، سواء اعتبرنا التنازل من العلل أو التصاعد من المعلول، وقد يكون في الأمور الوضعية، كما في صفوف المسجد منسوباً إلى مبدأ الوضع، وقد يكون تقدماً بالطبع، كما في الأجناس والأنواع المتنازلة، وقد يكون بالأخرى، كما في تقديم مباحث التصورات على مباحث التصديقات. (مولوى أحمد علي رحمه الله)

⁶ قوله: «قلت آه» حاصل الجواب: أن تقدم المعروض على العارض تقدّم آخر سوى التقدّمات الخمسة، كما صرّح به المحقق الطوسي في كتابه المسمّى بـ «نقد التنزيل»، والشيخ أبو علي ابن سينا عبّر عن تقدم المعروض على العارض بـ «التقدم بالذات، وبعضهم عبّر عنه بـ «التقدم بالماهية». (مولوى محمد مبین)

⁷ قوله: «هذا التقدم» أي تقدم المعروض على العارض، وكذا تقدم الإمكان على الوجود، وتقدم نفس الأجزاء – مع قطع النظر عن الوجود – على الكل، وتقدم الماهية على الوجود على طريق الإشراقية القائلين بالجعل البسيط، تقدّم وراء التقدّمات الخمسة المشهورة، فإن هذه التقدّمات ليست تقدّمات بحسب الوجود كما لا يخفى، والتقدّمات الخمسة تقدّمات بحسب الوجود. (مولوى محمد عبد الحليم)

⁸ قوله: «والقوم آه» دفع ما يُترأى وروده من أنه إذا كان تقدم المعروض على العارض سوى التقدّمات الخمسة المشهور، يختل حصر التقدّمات في الخمسة.

والدفع بأن انحصار التقدم في الخمسة إنما هو في التقدم بالوجود دون غيره، وتقدم العارض على المعروض ليس من أقسام التقدم بحسب الوجود ليختل الحصر. (مولوى ظهور الله)

⁹ قوله: «إنما حصروا إلخ» وجه الانحصار أن التقدم إما أن يكون مانعاً عن الاجتماع الدائم بين المتقدم والمتأخر في الوجود أو لا، الأول هو التقدم بالزمان، الثاني إما أن يكون المتأخر محتاجاً إلى المتقدم أو لا، الأول إما أن يكون المتقدم فاعلاً مستقلاً بالتأثير في المتأخر، فهو التقدم بالعلية، أو لا، فهو التقدم الطبيعي، والثاني إما أن يُعتبر فيه مبدأ يكون القريب من ذلك المبدأ متقدماً أو لا، فالأول هو التقدم بالرتبة، والثاني هو التقدم بالشرف. (ملخص من حاشية الأستاذ)

¹⁰ قوله: «بحسب الوجود» فإن قلت: إن تقدم الجنس على الفصل، وكذا تقدم الجنس على النوع، تقدّم بالطبع عندهم، مع أنه ليس الوجود في مرتبة ذات الجنس، فكيف يكون تقدّمًا بالطبع؟

قلت: إن تقدم الجنس على الفصل والنوع ليس تقدّمًا بالطبع عندهم، بل هو تقدم آخر سوى الخمسة.

ولو سلّمنا، فنقول: إن المراد أن التقدّمات الخمسة المشهورة قد تكون بالوجود، وليس المراد أن التقدّمات الخمسة لا تكون إلا بالوجود، بخلاف تقدم الماهية على الوجود وتقدم الإمكان على الوجود وتقدم المعروض على العارض وتقدم نفس الأجزاء على نفس الكل، فإنها لا تكون بحسب الوجود أصلاً؛ لعدم الوجود ههنا في مرتبة المتقدم، فتدبّر.

ومن ههنا يُقترح جواب آخر عن الاعتراض المصدّر بقوله: «فإن قلت».

تقريره: أنّنا نختار أن تقدم المعروض على العارض تقدّم بالطبع، وهو قد يكون بالوجود كتقدم النجار على السرير، وقد لا يكون بالوجود كتقدم الجنس على النوع، وتقدم المعروض على العارض من هذا القبيل. (مولوى محمد عبد الحليم)

مبحث تقدم المعروض على العارض من منهيات الحاشية الزاهدية القطبية مع الحواشي

ولا شك أن مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العوارض.

لعلك تقول¹: إذا كان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض، فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة، فيكون عدمه في تلك المرتبة، وإلا² لزم ارتفاع النقيضين فيها، مع أنه أيضًا من العوارض حال كونه مضافًا إلى المعروض.

فنقول³: العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي، والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب البسيط، وأيضًا⁴ ارتفاع النقيضين المستحيل إنما هو ارتفاع النقيضين في نفس الأمر، واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة، وهو ليس بمستحيل؛ لأنه يرجع إلى ارتفاع المرتبة عن النقيضين⁵، مثلًا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة يرجع إلى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه، وهذا كما تراه ليس بمحال.

وتحقيق المقام⁶: أن نقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود فيها على طريق نفي المقيّد لا سلب الوجود المتحقق ذلك السلب فيها، أعني النفي المقيّد، فالقول بأن الوجود ليس في المرتبة هو بعينه قول بتحقيق نقيض الوجود فيها

¹ قوله: «لعلك تقول آه» هذا اعتراض على قوله: «أن مرتبة المعروض متقدمة آه».

حاصله: أنه لو كان مرتبة المعروض متقدمة على العوارض، لزم اجتماع النقيضين، والتالي باطل، فكذا المقدم.

بيان الملازمة: أن العارض حينئذٍ لا يكون في مرتبة المعروض لتأخره عنه، بل يكون عدم العارض، وإلا لزم ارتفاع النقيضين، مع أن عدم العارض أيضًا من العوارض حال كونه مضافًا إلى المعروض، فلزم وجود العارض حين عدمه، وهو اجتماع النقيضين. (مولانا ظهور الله)

² قوله: «وإلا» أي وإن لم يكن العدم في هذه المرتبة. (الناكت)

³ قوله: «فنقول: العدم الذي هو من العوارض آه» حاصله: منع كون العدم الذي هو نقيض الوجود من العوارض؛ لأنه عبارة عن السلب البسيط، والعارض ثابت للمعروض، ولا ثبوت للسلب البسيط، بل العارض إنما هو السلب العدولي؛ لأنه عبارة عن السلب الثابت، ففي مرتبة المعروض يكون عدم العارض بمعنى السلب البسيط، بأن يكون وجود العارض مسلوبًا عن مرتبة المعروض، ولا يلزم منه أن يكون عدمه ثابتًا ليلزم وجود عارض من العوارض في هذه المرتبة. (مولوى محمد مبین)

⁴ قوله: «وأيضًا آه» يعني أن العدم بمعنى السلب البسيط أيضًا ليس بمتحقق في تلك المرتبة، وإن كان متحققًا في نفس الأمر، ولا يلزم منه ارتفاع النقيضين المستحيل وهو ارتفاعهما في نفس الأمر؛ لتحقيق أحد النقيضين فيها، بل إنما يلزم ارتفاعهما في المرتبة، وهو ليس بمستحيل؛ لأنه مرتبة الماهية عبارة عن نفس تلك المرتبة وذاتياتها، وكون شيء في تلك المرتبة عبارة عن كونه عين الماهية وذاتيًا لها، وارتفاعه عن المرتبة عبارة عن عدم كونه كذلك، ولا شك أن ما عدى الذات والذاتيات من المفهومات الوجودية والعدمية – سواء كان العدم بمعنى السلب العدولي أو السلب البسيط – خارج عن مرتبة الماهية، فتكون مرتفعة عنها بمعنى أنها ليست عينها ولا جزء لها، فارتفاع النقيضين في المرتبة يرجع إلى ارتفاع عينية كل واحد واحد من النقيضين للماهية وارتفاع جزئيتها لها، وهو حق لا ريب فيه؛ إذ ليس شيء من الوجود والعدم عين الماهية ولا ذاتيًا لها، فلا يكون محالًا.

فمحصل عدم استحالة ارتفاع النقيضين في المرتبة أنه ليس ههنا ارتفاع النقيضين حقيقة، بل ارتفاع العينية والجزئية المضافتين إلى النقيضين؛ لأن ارتفاعهما حقيقة متحقق، لكنه ليس بمستحيل، بخلاف ارتفاع النقيضين في نفس الأمر؛ فإن معناه ارتفاع نفس النقيضين، وهو مستحيل مطلقًا. (مولوى عماد الدين)

⁵ قوله: «لأنه يرجع إلى ارتفاع النقيضين عن المرتبة» فإن مرتبة الماهية عبارة عن الذات والذاتيات، فمعنى ارتفاع كل واحد واحد من النقيضين في المرتبة أن لا يكون شيء من النقيضين عينًا ولا ذاتيًا للماهية، فقولهم: «الوجود والعدم مرتفعان في مرتبة الماهية» يرجع إلى أنه ليس الوجود ولا العدم عين الماهية ولا ذاتيًا لها، وكذا قولهم: «وجود المعلول وعدمه مرتفعان في مرتبة العلة» معناه أنه ليس وجود المعلول ولا عدمه عين العلة ولا جزء لها، ولا استحالة فيه. (مولوى عماد الدين)

⁶ قوله: «تحقيق المقام إلخ» الغرض منه رد الجواب الثاني بمنع تحقق ارتفاع النقيضين. =

على الطريق المذكور، فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة، يقول بتحقيق أحدهما فيها من حيث لا يدريه، مع أن استحالة سلب النقيضين⁷ ليس بخصوصية ظرف دون ظرف، بل هو في نفسه محال في أي ظرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة، كيف⁸ وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع إلى اجتماعها في ذلك الظرف؛ إذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه، ويتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه.

وأما التمسك بأن⁹ سلب النقيضين في المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عنهما فنأش عن اشتباه أحد معنى¹⁰ العدم بالمعنى الآخر¹¹؛ لأن الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيّد لا السلب الثابت والنفي المقيّد، فسلب النقيضين في المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عن أحد النقيضين وسلب سلبها عنه، وهو بيّن الفساد؛ ضرورة امتناع خلو كل من

= حاصله: أن النقيضين – أي الوجود العارض وعدمه – ليسا بمرتفعين في مرتبة المعروض، بل أحدهما متحقق، فإن وجود العارض في مرتبة المعروض مقيّد، فنقيضه سلب وجود العارض في مرتبة المعروض على طريق نفي المقيّد، بأن يكون الظرف متعلّقًا بالوجود لا بسلبه، وليس نقيضه سلب وجود العارض المتحقق ذلك السلب في مرتبة المعروض، أعني على طريق السلب المقيّد، بأن يتعلّق الظرف بسلب الوجود لا بالوجود، فلمّا اعترف بأن وجود العارض ليس في مرتبة المعروض، فقد اعترف بأن نقيض وجود العارض في مرتبة المعروض على طريق نفي المقيّد متحقّق، فقد تحقق أحد النقيضين، فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في مرتبة المعروض، يقول بتحقيق أحدهما في تلك المرتبة بحيث لا يدري ولا يشعر به.

فيه أن من قال بارتفاع النقيضين في المرتبة لا يريد به ارتفاعهما عن المرتبة في الواقع، حتى يقال: إن هذا القول قولٌ بتحقيق أحدهما في تلك المرتبة بحيث لا يشعر به، بل ذلك القائل مقر بأن الماهية لا تخلو عن أحد النقيضين في الواقع، والمراد بارتفاع النقيضين في المرتبة أن الوجود والعدم ليسا عينيًا للماهية ولا جزءًا لها، وما هو ليس بعين ولا جزء فهو مرتفع عن مرتبة نفس الشيء، وهذا حق لا ريب فيه، فتدبر. (مولوى محمد عبد الحليم)

⁷ قوله: «مع أن استحالة سلب النقيضين آه» حاصله: المنع على قوله: «إنما المستحيل ارتفاعهما في نفس الأمر لا ارتفاعهما في المرتبة». تقريره: أن سلب النقيضين مطلقًا محال، سواء كان في نفس الأمر أو غيره، وخصوصية ظرف دون ظرف لا دخل لها في الاستحالة، بل هو محال في نفسه، في أي ظرف كان. (مولوى محمد مبین)

⁸ قوله: «كيف آه» يعني أن ارتفاع النقيضين يستلزم اجتماعهما وبالعكس، فالقائل بجواز ارتفاعهما في المرتبة يلزم عليه أن يكون قائلًا بجواز اجتماعهما أيضًا فيها، مع أنه ليس بقائل بجواز اجتماعهما، فيجب أن لا يكون قائلًا بجواز ارتفاعهما أيضًا. ولا يخفى أن المستلزم لاجتماع النقيضين إنما هو ارتفاعهما حقيقةً، وإذ ليس فليس كما عرفت، وأيضًا استلزام ارتفاعهما اجتماعهما في ظرف الذهن والخارج مسلم، وفي المرتبة ممنوع، كيف ورفع كون النقيضين عينيًا وجزءًا لا يستلزم كونهما عينيًا وجزءًا، وذلك واضح. (مولوى عماد الدين)

⁹ قوله: «وأما التمسك بأن إلخ» هذا إشارة إلى جواب من قال أن سلب النقيضين في المرتبة ليس ارتفاعهما في تلك المرتبة ليرجع إلى اجتماعهما، وتمسك بأن سلب النقيضين في المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عن النقيضين، يعني مرتبة الماهية مسلوقة عن الوجود والعدم، ولا استحالة فيه؛ لأنهما في مرتبة العوارض وليس في مرتبة الماهية، لا أن الوجود والعدم مرتفعان ليلزم اجتماعهما. تقرير الجواب: أن هذا القائل اشتبه عليه أحد معنى العدم بالآخر، ولم يفرّق بين السلب الثابت ونفي المقيّد وبين السلب المقيّد والنفي المقيّد، مع أن بينهما فرقًا بيّنًا، فحينئذٍ سلب النقيضين – أي الوجود والعدم – في مرتبة الماهية يرجع إلى سلب المرتبة عن أحدهما وسلب سلب هذه المرتبة عن ذلك؛ لأن الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيّد، وهو ليس إلا ما ذكر، وسلب الشيء عن الشيء وسلب سلبه عنه بيّن الفساد؛ ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم من أن يكون له أمر وأن لا يكون ذلك الأمر، يعني أن لا يكون المرتبة ثابتة للوجود والعدم ولا مسلوقة عنهما. (مولوى محمد مبین)

¹⁰ قوله: «أحد معنى آه» وهو العدم المقيّد، أي عدم العارض المتحقق ذلك العدم في مرتبة المعروض. (الناكت)

¹¹ قوله: «المعنى الآخر» وهو عدم المقيّد، أي عدم وجود العارض في مرتبة المعروض. (الناكت)

الوجود والعدم عن أن يكون له أمرٌ وأن لا يكون له ذلك الأمر¹²، فسلب وجود المعلول¹³ وعدمه في مرتبة العلة مثلاً يرجع إلى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه. (منه رحمه الله)

¹² قوله: «ذلك الأمر» فكيف يمكن أن تكون مرتبة المعروضة مسلوبةً عن وجود العارض وأن لا تكون مسلوبةً عن وجود العارض. (الناكت)

¹³ قوله: «فسلب وجود المعلول إلخ» هذا بيان فساد نظير أورده المجيب، وجوّز سلب العلة عن وجود المعلول وعدمه. وتوضيح الفساد: أن سلب وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة يرجع إلى سلب العلة عن وجود المعلول وسلب العلة عن عدم وجود المعلول ولا سلب العلة عن عدم وجود المعلول، فلا تكون مسلوبةً عن وجود المعلول، فيلزم سلب العلة عن وجود المعلول وسلب سلب العلة عن وجوده، وهذا فاسد ضرورة.

وفيه أنه ليس معنى ارتفاع وجود المعلول وعدمه عن مرتبة العلة أنهما مرتفعان عن مرتبة العلة في الواقع حتى يلزم ما قلتم من سلب العلة عن وجود المعلول، كيف فإن العلة تتصف في الواقع إما بوجود المعلول أو بعدمه بلا ريب، فليس معناه إلا أن وجود المعلول وعدمه ليسا عيّنًا للعلة ولا جزءًا لها، وهذا حق بلا ريب، ولا شناعة فيه، فتدبر. (مولانا محمد عبد الحليم)

مبحث تقدم المعروض على العارض من حاشية بحر العلوم

قوله: «ولا شك أن مرتبة المعروض آه» هذا صحيح في الوجود المصدري؛ فإنه لا دخل له في تقرر شيء في الواقع، إنما تقرر في الواقع بالوجود الحقيقي الذي هو مصداقه، سواء كان عين الشيء الموجود أو غيره، وأما الوجود الحقيقي الذي به موجودة الأشياء، فعلى تقدير زيادته وعروضه، في كونه متأخرًا عن تقرر الشيء الواقع كلام، وليس هذا مقام تحقيق أمثال هذه الأحكام.

قال في الحاشية: «لعلك تقول: إذا كان مرتبة المعروض متقدمة على مرتبة العارض، فلا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض بالضرورة، فيكون عدمه في تلك المرتبة، وإلا لزم ارتفاع النقيضين فيها، مع أنه أيضًا من العوارض حال كونه مضافًا إلى المعروض.

فنقول: العدم الذي هو من العوارض هو العدم بمعنى السلب العدولي، والعدم الذي هو نقيض الوجود هو العدم بمعنى السلب البسيط، وأيضًا ارتفاع النقيضين المستحيل إنما هو ارتفاع النقيضين في نفس الأمر، واللازم ههنا ارتفاعهما في المرتبة، وهو ليس بمستحيل؛ لأنه يرجع إلى ارتفاع المرتبة عن النقيضين، مثلًا ارتفاع وجود المعلول وعدمه في مرتبة وجود العلة يرجع إلى ارتفاع العلة عن وجود المعلول وعدمه، وهذا كما تراه ليس بمحال.

وتحقيق المقام: أن نقيض الوجود في المرتبة سلب الوجود فيها على طريق نفي المقيّد لا سلب الوجود المتحقق ذلك السلب فيها، أعني النفي المقيّد، فالقول بأن الوجود ليس في المرتبة هو بعينه قول بتحقيق نقيض الوجود فيها على الطريق المذكور، فمن قال بجواز ارتفاع النقيضين في المرتبة، يقول بتحقيق أحدهما فيها من حيث لا يدريه، مع أن استحالة سلب النقيضين ليس بخصوصية ظرف دون ظرف، بل هو في نفسه محال في أي ظرف كان كما يشهد به الفطرة السليمة، كيف وارتفاع النقيضين في ظرف يرجع إلى اجتماعها في ذلك الظرف؛ إذ يتحقق سلب الوجود في ذلك الظرف عند نفي الوجود عنه، ويتحقق سلب سلب الوجود فيه عند نفي سلبه عنه.

وأما التمسك بأن سلب النقيضين في المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عنهما فناشٍ عن اشتباه أحد معنى العدم بالمعنى الآخر؛ لأن الكلام ههنا في سلب الثبوت ونفي المقيّد لا السلب الثابت والنفي المقيّد، فسلب النقيضين في المرتبة يرجع إلى سلب المرتبة عن أحد النقيضين وسلب سلبها عنه، وهو بين الفساد؛ ضرورة امتناع خلو كل من الوجود والعدم عن أن يكون له أمرٌ وأن لا يكون له ذلك الأمر، فسلب وجود المعلول وعدمه في مرتبة العلة مثلًا يرجع إلى سلب العلة عن الوجود وسلب سلبها عنه» انتهى.

حاصل الجواب الأول: منع كون العدم الذي في المرتبة من العوارض، والذي هو من العوارض السلب الثابت، وليس هذا نقيضًا لوجود العارض في مرتبة المعروض.

وحاصل الجواب الثاني: منع الملازمة بين أن لا يكون وجود العارض في مرتبة المعروض وأن يكون عدمه في تلك المرتبة، بناءً على تجويز ارتفاع النقيضين في المرتبة لرجوعه إلى ارتفاع المرتبة عنهما، فإن حاصل كون العارض في مرتبة المعروض كونه معروضًا، وحاصل كون العدم في مرتبته كونه معروضًا، وظاهر أن كليهما منتفیان.

وحاصل التحقيق: رد الجواب الثاني وتقوية الأول.

والحاصل: أن نقيض المقيّد سلبُ المقيّد، فنقيض وجود العارض في مرتبة المعروض سلبُ وجوده في تلك المرتبة، ومن الضروريات أنهما لا يصلحان للارتفاع، ومن ادّعى ارتفاعهما فقد تحقق عنده ارتفاعُ وجود العارض في مرتبة المعروض، وهو النقيض، فقد اعترف بتحقيق أحدهما.

ثم بعد هذا بيّن منشأ غلط الجواب بأن رجوع ارتفاع الوجود في المرتبة والعدم فيها إلى ارتفاع المرتبة عنهما لو أخذ عدم المقيّد؛ لأنه حينئذٍ يكون سلبًا ثابتًا، والثبوتات في المرتبة عبارة عن كونها عين المرتبة أو جزءها، فالثبوت المقيّد والسلب المقيّد ليسا نقيضين، فما يرجعان إليه لا تناقض فيه، وأما إذا أخذ سلب المقيّد فلا رجوع إلى ارتفاع المرتبة عن الوجود وعدم ارتفاعها عنه؛ لأنه إذا كان مرجع أحد النقيضين إلى شيء، فيرجع النقيض الآخر إلى نقيضه، فإذا كان مرجع ارتفاع الوجود في المرتبة إلى ارتفاع المرتبة عن أحدهما، بل إلى ارتفاع المرتبة عن الوجود، فثبوت الوجود في المرتبة يرجع إلى ثبوت المرتبة للوجود، ونقيض الوجود في المرتبة سلبُ الوجود في المرتبة، وهو العدم في المرتبة، فقد لزم أن ترتفع المرتبة عن الوجود، ويرتفع ارتفاعها، وهو عين الفساد، هذا خلاصة كلامه.

لكن الظاهر أن المجيب أخذ النقيضين التصوريين، وهما الوجود في المرتبة وثبوت سلب الوجود في المرتبة، بناءً على أن المورد يلتزم كون السلب العارض في مرتبة المعروض، وحينئذٍ الحاصل أن النقيضين التصوريين يجوز ارتفاعهما؛ لأن حاصل ارتفاعهما يرجع إلى ارتفاع المرتبة عنهما، لا إلى ارتفاع ثبوتهما في الواقع حتى يلزم - بناءً على استحالة ارتفاع الشيء الثابت وسلب الثابت عن الموضوع الموجود - ارتفاعُ النقيضين.

فإن قلت: فحينئذٍ يرجع إذا تُحقّق [في نسخة: حُقق] إلى الجواب الأول.

قلت: لا بأس فيه؛ لأن المجيب بهذا الجواب لم يجب به ثانيًا، ولم يذكر الجواب الأول، فافهم.

قوله: «فلأن التقدم بالطبع تقدم بحسب الوجود» لأنه ارتباط مصحّح لدخول الفاء بين وجود شيئين من دون ترتب بين وجودهما بحيث يتوقف الثاني على الأول ولا يجب، فهذا إنما يكون بين الشيء والعلل الناقصة، فوجود المعلول لا يكون في مرتبة العلة.

قوله: «والتقدم بالعلة تقدم بحسب الوجود» وهو الارتباط المصحّح لدخول الفاء بين وجوب شيئين، فوجوب المعلول لا يكون في مرتبة وجوب الفاعل المستقل بالتأثير، فهذا يكون بين الشيء وبين الفاعل المستقل بالتأثير.